Retirer le filigrane maintenant

فعالية نموذج العرض الكلي والطلب الكلي لانتقاء السياسة الاقتصادية التوازنية في سياق الاقتصاد غير الرسمي

أ. مليكة مسعودي

جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف

الملخص:

إن الهدف من هذا البحث هو عرض لنموذج اقتصادي كلي مبني على أسس وفرضيات اقتصادية " كينزية " تدمج فيها بالإضافة إلى الاقتصاد الرسمي، الاقتصاد غير الرسمي، لما له من تأثير على السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك باعتباره كجزء من التحليل على المدى القصير . وانطلاقا من نظام المعادلات بالأسعار الثابتة والكميات المتغيرة، فإننا نقترح تمثيل مبسط يقيم تأثير حجم الموارد ذات الصلة بالأنشطة غير المشروعة على متغيرات الاقتصاد الكلي الوطني . ويعتبر هذا تحد كبير خاصة إذا كان معدل انتشار الواردات الرسمية وغير الرسمية كبيرا جدا، فان أثر المضاعف يؤدي إلى تخفيض الدخل الرسمي، وادخار المؤسسات والحكومة وكذلك الاستثمار الرسمي والاستيراد الرسمي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، نموذج اقتصادي كلي، السياسة الاقتصادية

تمهيد:

وجود أسواق منظمة خاصة للبضائع والخدمات غير المشروعة يبدي أن هناك سمة مشتركة في معظم البلدان، حيث أن الاقتصاد السري أصبح أكثر ديناميكية وانتشارا على مستوى العالم .فعلى مستوى سوق المخدرات الصيدلانية، فان المبيعات السنوية لهذه الصناعات تكون وفق تقديرات الأمم المتحدة (8%) من التجارة العالمية، غير قادرة على العمل في معزل تام . والاقتصاد غير الرسمي في الواقع يعتمد بشكل كبير على نشاط الاقتصاد الرسمي، وهذه اللعبة خلقتها الثغرات الموجودة في النظم المصرفية والضريبية والمبالغ الضخمة في الدائرة الرسمية .[1]

إن التقديرات النقدية لمجموع النشاط الاقتصادي غير الرسمي للبلد هي مهمة صعبة نسبيا للقيام بها، وتخوف الاقتصاد الكلي من هذه الظاهرة يبدو الآن ضروريا نظرا لارتباطه بالموارد غير المشروعة .و من ثم

نتفحص السبل لدمج أدوات الظاهرة الاقتصادية الخفية في تحليل الاقتصاد الكلي وتفسير الآثار التي يسببها وجود اقتصاد غير شرعي وأثرها على متغيرات وثوابت الاقتصاد الكلي.

إن النقاش حول التكامل الاقتصادي الكلي من الطابع غير الرسمي يساعدنا على رصد آثار تنفيذ أنشطة السوق غير الرسمية على المستوى الوطني. وللقيام بذلك، فإننا نقدم نموذجا نظريا من النمط "الكينزي" بأسعار ثابتة وكميات متغيرة، حيث أن عامل الجذب الرئيسي ليس لأنه يعطينا التمثيل المفصل عن الواقع القائم ولكن لتصوير الأساس النظري لمراقبة الاقتصاد الكلي ونمذجة علاقات الاقتصاد الكلي بين الدائرة الرسمية والدائرة غير الرسمية للاقتصاد.

1ـ المنهجية:

لتحليل الاقتصاد غير الرسمي من وجهة نظر كلية، يؤدي بنا إلى الاعتماد على الحسابات الوطنية إلا أن هذا يحد من نطاق دراستنا، ولكن في الواقع إن توازن السوق يسمح للإشارة إلى القواعد القانونية التي تمارس على الأنشطة الاقتصادية .و من ثم فان محاسبة التدفقات والأرصدة الحكومية المتبوعة بالتقارير الفردية السنوية هو شرط مهم تحقيقه لجعل الأنشطة مشروعة (**Ar Chambaut.1984**) .على الرغم من أنه يبدو متناقضا عند محاولة فهم الواقع الاقتصادي، لأنه على وجه التحديد أن ميزته الرئيسية هو الهروب من السجل الإحصائي، حيث أن قياس سوق الاقتصاد غير الرسمي يساعد على تقييم أدق لنشاط الاقتصاد الكلي. ولكن يمكن أن يقدر بشكل افتراضي، وكذلك تقييم مدى انتشار هذه الظاهرة ومكوناتها المختلفة، من جهة لتحديد حجمها النسبي وأثرها على الاقتصاد الرسمي ومن جهة أخرى لتصحيح مجاميع الاقتصاد الكلي التي تقوم عليها خيارات السياسات الاقتصادية، وكذلك لتجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم من استخدام إجمالي النشاط غير المتناسق .و هذا ما يؤثر على تنظيم الموارد المتاحة، والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، التي يجب أن تدرج في الحسابات الوطنية، حيث أنها تطرح مشكل كيفية تعريفها . في الواقع لاحظ "**Jean Charles Willard**": «الحقل المخصص للإنتاج ليس مقيد وفقا لمعيار شرعية المنتجات أو المنتجين». وبالتالي وفقا للمحاسبة الوطنية، فان قيمة السلعة أو الخدمة في السوق الرسمي أو غير الرسمي، تثبت بوجود عرض وطلب علهما لتبرير تقييدها في الحسابات الوطنية.

و مع ذلك، فان المعايير التي تحدد مفهوم الإنتاج والتي حددها خبراء الإحصاء لتحديد الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تمثل السوق، يمكن أن تحدد أيضا ظواهر مختلفة تماما عنها، والذي يعكس في نفس الوقت المفهوم غير الرسمي.

إن المحاسبة باستخدام إطار تحليلي [2]، والذي يسمح باستخدام مزيج من الوحدات المقررة في فئات متجانسة من الأعوان وفقا لمجالات الحسابات الوطنية (الأسر وقطاع الأعمال والحكومة وبقية العالم)، يقودنا إلى

اعتماد إطار لتحليل الاقتصاد الكلي في الأجل القصير، وبعبارة أخرى البحث عن التوازن بين العرض والطلب الكلي (الرسمي وغير الرسمي) لدراسة مدى توافق اتخاذ القرارات من قبل الأعوان. ومن خلال اتخاذ إطار المبادئ الأساسية "الكنزية"، فإننا قمنا بإدراج المجاميع ذات الشكل غير الرسمي للمتغيرات الداخلية والخارجية في المعادلات الأساسية، مع احترام أسس والبنية الأساسية لنماذج "كينز" .و هناك تنظيم معين للمجاميع، والتي تهدف إلى تحديد آثار الاقتصاد الكلي الناجم عن اضطرابات خارجية على الدخل الوطني بسبب الدخل غير الرسمي . ولذلك يتم اعتماد الأسلوب الاستنتاجي للتقييم حيث أن الفرضيات هي ضرورية لقراراتنا .ثم يتم تعريف المجاميع المستعملة وفقا لإدخالها في العلاقات السببية حسب ما يفسرها النموذج .

يستند بذلك التمثيل المقترح للاقتصاد على تعريف معين لهذه المتغيرات والتي تعطي وصفا للظواهر غير الرسمية في الاقتصاد الكلي من حيث القيمة الحقيقية [3]، وبالتالي إهمال السلوك النقدي والمالي دون إهمال الطابع التجاري للتبادلات المقدمة، مما أدى إلى إهمال التطور النقدي للمحزونات والتدفقات المسجلة خلال السنة المالية.

إن صياغة معادلة الاستهلاك المقتطع من الدخل يبين أن استهلاك العائلات هو جزء ثابت من الدخل. حيث أن البنية الخطية للدالة أدت إلى فرضية عدم التغير في الهيكل والسلوكيات في المدى القصير، كما أن التعديلات تكون بالكميات، إلى الحد الذي يفترض أن التغيرات في الأسعار أشد من تلك المبالغ الرسمية في ظل تكوين الأسعار والأجور الرسمية .[4]

استنادا إلى نموذج تحليل هيكل سعر العرض في دالة العرف الاجتماعي التي طورت من قبل **[Slim.1996]** أن الأسعار غير الرسمية تفترض ثابتة في الفترة القصيرة، وهكذا نعتمد على الفرضية المركزية للنظرية" الكينزية "في المدى القصير.

في الواقع، في هذا النموذج، تتشابك القيم الاجتماعية في تكوين الأسعار على أساس أطر غير رسمية مبنية على الثقة والأعراف ومدة التنمية على المدى الطويل.

إن التحليل في الفترة القصيرة يقتضي أن مخزون رأس المال المستعمل يكون مستقل عن تدفقات تلك الفترة، والتحليل الاقتصادي الكلي في المدى القصير يرتبط بكمية السلع والخدمات المنتجة خلال الفترة بكمية العمل، فضلا عن مخزون رأس المال المستعمل للإنتاج .و مع ذلك يعتبر مخزون رأس المال للفترة السابقة متغير خارجي بالنسبة للفترة الجارية . وبالتالي تصبح العلاقة بين الإنتاج والعمالة على أساس المبدأ الكينزي في الطلب الفعال الذي مفاده أن حجم الإنتاج في المؤسسات يتسبب في خلق مناصب العمل .[5]

نظرا لتعريف الاستهلاك، المحدد أعلاه، باعتباره جزء من الدخل المتاح، وأن مستوى العمالة يعتمد على العرض الكلي والميل الحدي للاستهلاك وحجم الاستثمار .بهذه الطريقة، دالة العمل هي علاقة بدلالة التكنولوجيا

تحدد كمية العمل والناتج المحقق، كما تبدو أنها معكوس دالة الإنتاج، ويتم تفسيرها أن حجم الإنتاج الذي قرر رجال الأعمال إنتاجه هو الذي يدخل في تحديد كمية العمل المستخدم.و لذلك فان هذا النموذج يتكون من 23 معادلة تربط بين متغيرات الاقتصاد الكلي الرسمي وغير الرسمي، استنادا إلى علاقات سببية . حيث تتميز المتغيرات الاقتصادية الكلية على أنها تدفقات ومخزونات رسمية وغير رسمية مسجلة ومقدرة خلال الفترة الجارية .

إن التمييز بين العلاقات السببية وعلاقات التعريف وعلاقات السلوك ومعادلات التوازن وإدخال المعادلات والمعلمات في الهيكل أو في السلوك، يفترض ثابت خلال الفترة، ويتحدد هكذا هيكل تحليل الاقتصاد الكلي على المدى القصير (أنظر الشكل رقم –1–) .

الشكل 1 - الهيكل العام للنموذج

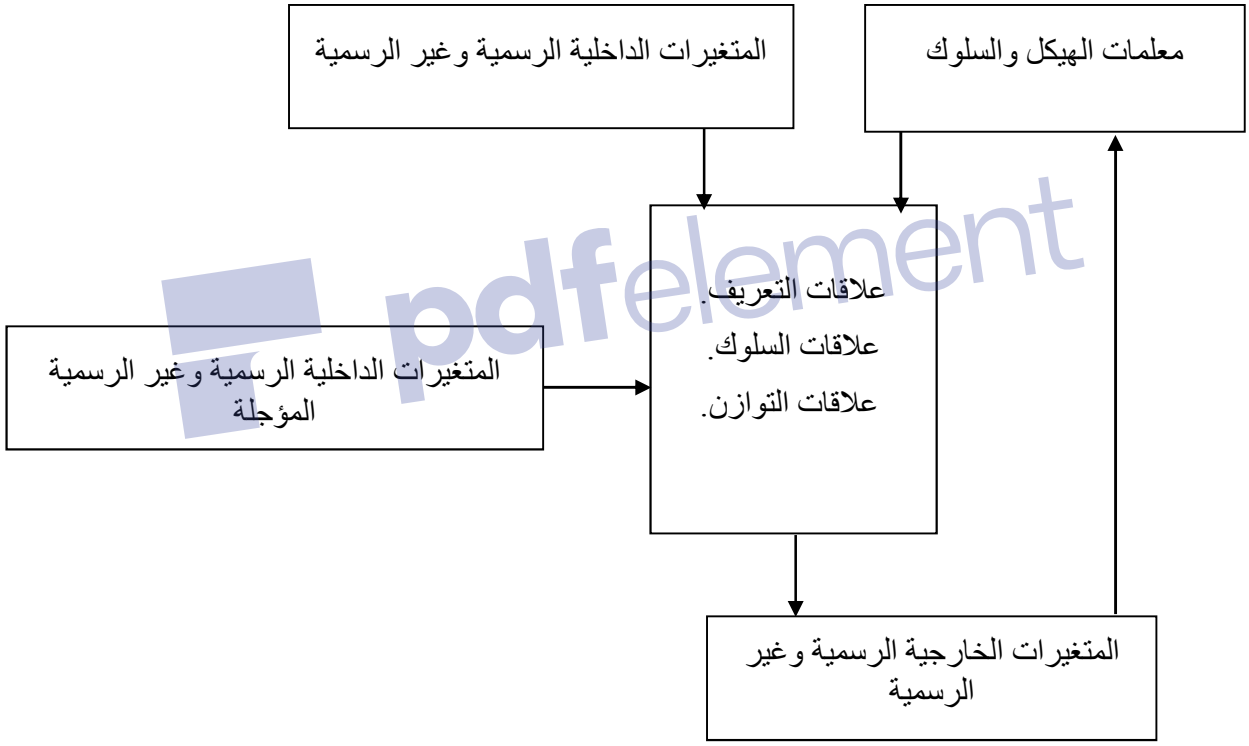

المصدر: من إعداد الباحثة

2ـ عرض النموذج:

اعتمادا على ما سبق فان النموذج يعتمد على ثلاثة أنماط للعلاقات والتي تسمح بإضفاء الطابع الرسمي على العلاقة بين الدائرتين الرسمية وغير الرسمية، حيث تشير الفئة الأولى إلى علاقات التعريف والتي هي عشرة

Retirer le filigrane maintenant

علاقات، وهكذا فان الدخل الوطني (Y) يتكون من الدخل الوطني الرسمي (Y_f) والذي يستكمل بالدخل غير الرسمي ($Y_{\inf}$) وفقا لـــ ($E.1$).

$$Y = Y_f + Y_{\inf} \qquad (E.1)$$

و نظرا لأهمية الدخل الوطني في التحليل وباعتباره ينقسم إلى رسمي وغير رسمي، ومن ثم نعتبر أن الدخل الوطني غير الرسمي كمتغيرة خارجية .

الدخل المتاح للأسر (Y_H) يعتمد على الدخل الوطني الرسمي الذي يطرح منه مختلف الضرائب (T) وكذلك أن ادخار المؤسسات يوجه لتمويلها الذاتي ()، وذلك للحصول على دخل وطني صافي إذا أضيف له تقدير الدخل الوطني غير الرسمي ($Y_{\inf}$)، كما هو مبين في ($E.2$).

$$Y = Y_f - T - S_e + Y_{\inf} \qquad (E.2)$$

حيث أن الدخل من الأنشطة غير الرسمية تكون نتيجة التهرب من الضرائب. هذا الفهم الجديد للدخل المتاح للأسر، يسمح بدمج الدخل الرسمي وغير الرسمي ومع ذلك هذا يؤدي إلى افتراض تقييد في التوزيع، مما يعين جميع الأسر ذات الدخل غير الرسمي .

و هكذا يتم تعريف الدخل المتاح للأسر بأنه مجموع الدخل الوطني الرسمي الصافي والدخل الوطني غير الرسمي. المعادلة ($E.2$)، تعني أن تنسب المداخيل غير الرسمية كذلك للأسر، وليس فقط لرجال الأعمال والمستثمرين. إن الدخول غير الرسمية حتى وإن كانت تأتي من نشاطات رسمية، وتخصص الأسر، فإننا نستبعدها تماما في تحليلنا، وهي نادرة الحدوث، حيث يتم إرجاع الأرباح غير الرسمية لحسابات المؤسسات. وينعكس هذا في المعادلة ($E.14$) والتي تنص على إنقاذ ادخار المؤسسات الرسمي. إن المستفدين من هذا التسرب ليست المؤسسات ولا الأسر ولكن رجال الأعمال من الأسر .

و بالمثل فان العلاقة ($E.3$) والمعبر عليها كما يلي:

$$C_n = C_f + C_{\inf} \qquad (E.3)$$

و التي تعتبر الاستهلاك الإجمالي للأسر هو نفسه مجموع استهلاك السلع والخدمات الرسمية (C_f) وغير الرسمية ($C_{\inf}$)، مما أدى إلى استبعاد الاستهلاك غير الرسمي من قبل المؤسسات أو القطاع الحكومي. وهكذا، تعتبر الأسر هي الوحيدة – وحدات الاستهلاك النهائي– والتي تستهلك السلع والخدمات غير الرسمية. ونتيجة لذلك في إنتاج السلع والخدمات غير الرسمية يدخل الاستهلاك الوسيط للمؤسسات الرسمية، وهذا لا يؤخذ في الاعتبار في نموذجنا. والقضاء على المصادر الخارجية من المؤسسات غير الرسمية للمؤسسات الرسمية، وهذا يؤدي بنا إلى تسجيل الإنتاج غير الرسمي في حساب دخل الأسر .

Retirer le filigrane maintenant

الادخار الرسمي للأسر (S_f) في معادلة ($E.4$):

$$S_f = S_h - S_{\inf} \qquad (E.4)$$

وذلك بطرح حجم المدخرات غير الرسمية ($S_{\inf}$)، والتي تعتبر متغير خارجي في النموذج، حيث الادخار الإجمالي للأسر (S_H) يتم التعامل معه وفقا للتحليل "الكينزي" على أنه الجزء المتبقي من الدخل المتاح بعد استهلاك الأسر في المعادلة ($E.5$):

$$S_h = Y_h - C_h \qquad (E.5)$$

يعتمد مستوى الادخار الرسمي للعائلات على الدخل المتاح وعلى السلوك الادخاري غير الرسمي، وبالتالي يحدد حجم المدخرات الأسرية من جهة والادخار غير الرسمي من جهة أخرى.

و يترتب على ذلك مشاركة الأسر في المدخرات غير الرسمية، ويبدو إذا أن تبييض الدخل غير الرسمي في نموذجنا، فقط بمعاملات الأسر التي تقسم دخلها المتاح المتضمن الدخل الرسمي الصافي والدخل غير الرسمي بين الاستهلاك والادخار ($E.5$).

التعريف الذي اقترحته العلاقة ($E.6$):

$$S = S_h + S_e + S_g \qquad (E.6)$$

ترى أن حجم الادخار الكلي (S) يساوي مجموع حجم المدخرات من الفئات الثلاثة من الأعوان المدرجين في النموذج، وليكن ادخار العائلات وادخار المؤسسات (S_e) وادخار الحكومة (S_g). وبالمثل، مجموع الاستثمارات الرسمية والاستثمارات غير الرسمية تمثل حجم الاستثمار الإجمالي المستعمل في الاقتصاد خلال الفترة والمعبر عنها في المعادلة($E.7$) كما يلي:

$$I = I_f + I_{\inf} \qquad (E.7)$$

التعريف المعطى في العلاقة ($E.8$):

$$M = M_f + M_{\inf} \qquad (E.8)$$

يشير إلى أن إجمالي الواردات (M) والتي تتكون من جهة من الواردات الرسمية (M_f)، ومن جهة أخرى الواردات غير الرسمية ($M_{\inf}$). وبالمثل في العلاقة ($E.9$):

$$N = N_f + N_{\inf} \qquad (E.9)$$

التي تتكون من المعادلة الأولى الخاصة بكتلة التشغيل من حيث القيمة الحقيقية، وتعرف الطلب الكلي على العمل (N) بأنه مجموع الطلب في السوق الرسمي (N_f) وغير الرسمي ($N_{\inf}$) في الاقتصاد .

في الأخير، آخر معادلة ($E.10$):

$$N_n = \frac{\tilde{N} - N}{\tilde{N}} \qquad (E.10)$$

تترجم معدل النشاط السكاني بأنه متغير داخلي (U_n)، ونحصل عليه بطرح معدل السكان النشطين المحتمل من الطلب الكلي على العمل، حيث أن عدد الأشخاص الذين يعملون عادة مقابل أجور يساوي إجمالي الطلب على العمالة والذي يساوي بدوره مجموع طلبات العمل الرسمية وغير الرسمية ويعتمد على مستوى النشاط الذي تقرره الشركات .

قوة العمل – المحتمل– ($\tilde{N}$) هو متغير خارجي عن النموذج، وفق "كينز" يفترضها مستقلة عن مستوى الأجر المقترح، وفي المفهوم المعتاد – السكان النشطين– .

في الواقع، نظرا للنشاط الرسمي وغير الرسمي للأسر فان الطلب الكلي للعمل (N) ينقسم إلى عمل رسمي وغير رسمي.

يترجم التشغيل الناقص للعمل عند التوسع وتناول نموذج التنمية في التحليل الاقتصادي الكلي من حيث عدم التوازن[6] في بنية معادلات الطلب التي صغناها فان الطلب على العمل لا يساوي بالضرورة عرض العمل الرسمي من قبل المؤسسات.

التوازن بالمعنى الحقيقي في سوق العمل، يكون عندما مجموع القوة العاملة النشطة – المحتملة– (($\tilde{N}$)) تكون موظفة سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية، وبشكل خاص غياب البطالة من الاقتصاد .وفقا لـــ ($E.23$) ($U_n = 0$) يكون التوازن في سوق العمل .

العشر معادلات التالية تشرح العلاقة السلوكية التي تصف كيفية عمل النموذج. النظام الضريبي الذي يوضح مختلف معدلات الضرائب ويمثل بالمعادلة ($E.11$):

$$T = \overleftarrow{t}.Y_t \qquad (E.11)$$

يشير إلى أن العبء الضريبي الكلي (T) يساوي المعدل المتوسط للاقتطاعات الإجبارية (t)، المطبقة على الدخل الوطني الرسمي.

نظرا للطبيعة السرية للدخل غير الرسمي، فان الدخل الوحيد المسجل رسميا هو الذي يخضع للتحصيل الضريبي.

المعادلتين ($E.12$) و($E.13$):

$$C_t \overset{\leftarrow}{=} c_f . Y_n \qquad (E.12)$$

$$C_{\inf} \overset{\leftarrow}{=} c_{\inf} . Y_n \qquad (E.13)$$

تصفان على التوالي سلوك الاستهلاك العائلي للسلع والخدمات الرسمية وغير الرسمية. وهكذا فإننا نعتبر وفقا للنظرية "الكنزية"أن استهلاك السلع والخدمات الرسمية (C_f) هو دالة في الدخل المتاح للأسر (Y_h)، والذي يطبق الميل الحدي لاستهلاك السلع والخدمات الرسمية (C_f). وبالمثل فان استهلاك السلع والخدمات غير الرسمية، يكون مساو للميل الحدي للاستهلاك ($C_{\inf}$)، ويطبق الدخل المتاح للأسر ($E.11$).

تعطي المعادلة ($E.3$)، مجموع ميول الاستهلاك للسلع الرسمية وغير الرسمية وتكون أقل من الواحد ($c_f + c_{\inf} \prec 1$).

ادخار المؤسسات يوجه للتمويل الذاتي (S_e) ويعرف على أنه الجزء الثابت من الدخل الوطني الرسمي. هذا الجزء يعتمد على نسبة (S_e) والذي يمثل متوسط كمية الأرباح المحتجزة من قبل رجال الأعمال لتمويل نشاطها ($E.14$). وتنقسم بالتالي الأرباح بين الأجور والادخار والاستثمار.

دوال الاستثمار والادخار، معطاة بالدوال التالية ($E.14$) و($E.15$):

$$S_e \overset{\leftarrow}{=} s_e . Y_f \qquad (E.14)$$

$$I_f \overset{\leftarrow}{=} \sigma_f . (Y_f - Y_f^{t-1}) + d \qquad (E.15)$$

حيث يعتمد مستوى الاستثمار الحاصل على مستوى النشاط للفترة السابقة، ويعتبر بأنه متغير خارجي، وهو مكون من علاقات ديناميكية في النموذج .

وفقا للمعادلة ($E.15$)، مستوى الاستثمار الرسمي (I_f) يعتمد على الفرق بين مستوى النشاط الرسمي الحاضر (Y_f^t) والماضي (Y_f^{t-1})، حيث يتم تطبيق معامل تسريع الاستثمار الرسمي (σ_f)، هذا الاستثمار يحدث تغيرات في الناتج الوطني الرسمي، وهذا ما يؤدي إلى إضافة استثمار مستقل (d) تقوم به الحكومة.

و مع ذلك، يفترض أن مستوى الاستثمار غير الرسمي (I_{INF}) يكون وفق العلاقة ($E.16$):

$$I_{\inf} \overset{\leftarrow}{=} \sigma_{\inf} . (Y^t - Y^{t-1}) \qquad (E.16)$$

التي تأخذ في الحسبان التغيرات على مستوى النشاط الرسمي وغير الرسمي، الحاضر ممثل بـــ (Y^t) والماضي ممثل بـــ (Y^{t-1})، ونأخذ في الحسبان أن هناك بعض الأنشطة مزيفة ودمجت في الناتج الرسمي .

و علاوة على ذلك، وبالنظر إلى معيار الشرعية، فان معاملات تسريع الاستثمارات الرسمية (σ_f)، وغير الرسمية ($\sigma_{\inf}$) تفترض أنها مختلفة، في حين أن نقص أو غياب الاستثمار المستقل يكون في العلاقة ($E.16$) مبرر بأن الاقتصاد غير الرسمي يكون خارج نطاق سيطرة الدولة.

مع الأخذ في الحسبان التغيرات في مستوى النشاط لتحقيق الاستثمارات، فان دالة الاستثمارات الكلية تعتمد بشكل أساسي على الإنتاج الكلي. والترجمة الحقيقية، من خلال الآثار المترتبة عن تغيرات الإنتاج على الاستثمار. تعكس حقيقة، بأن التغير في الطلب يتسبب في تأثير المضاعف على الإنتاج، والذي ينتقل نتيجة للاستثمارات.

العلاقات الدالية التي تم صياغتها في ($E.15$) و($E.16$) تنطوي على افتراضات ضمنية بشأن سلوك المستثمرين وتوزيع الدخل الرسمي وغير الرسمي. وفقا للعلاقة المقترحة في المعادلة ($E.15$) فان المستثمرين الرسميين لا يأخذون في الحسبان التغيرات على مستوى النشاط الرسمي، على افتراض أن مستوى النشاط غير الرسمي للفترة الحالية يكون مطابق للفترة السابقة. في المقابل، في صياغة المعادلة ($E.16$) يفترض أن المستثمرون غير الرسميون يأخذون بعين الاعتبار مستوى النشاط الرسمي وغير الرسمي، وذلك حتى يدمج النموذج الاستثمارات غير الرسمية في النشاط كبديل للاستثمارات الرسمية، على أساس التقليد مثلا .

المعادلتين ($E.17$) و($E.18$):

$$M_f \overleftarrow{=} m_f . Y_f \qquad (E.17)$$

$$M_{\inf} \overleftarrow{=} m_{\inf} . Y \qquad (E.18)$$

تكونان في النموذج في إطار اقتصاد منفتح على التجارة الدولية. حيث نعتبر أن القيود هي ناتجة عن انفتاح الاقتصاد نحو بقية دول العالم، وهي تثبت أن مستوى الواردات الرسمية (M_f) هي دالة في مستوى الدخل الوطني الرسمي (Y_f) حيث (m_f) تمثل ميل الواردات المطلوبة لتلبية الطلب المحلي وبالتالي ضمان نشاط الاقتصاد الوطني .و بنفس الطريقة بالنسبة لدالة الاستثمار غير الرسمي ($E.16$)، حيث أن مستوى الواردات غير الرسمية تفترض أنها دالة في مستوى النشاط الكلي، الرسمي وغير الرسمي، حيث يتم تطبيق (المعدل المتوسط للسلع المهربة عبر الحدود والضرورية لعملية النشاط غير الرسمي) .و بالتالي فان العلاقة الجديدة، التي تحددها المعادلة ($E.16$)تسمح بأخذ في الحسبان الواردات المهربة.

المعادلتين ($E.19$) و($E.20$):

$$N_f \overset{\leftarrow}{=} n_f . Y_f \qquad (E.19)$$

$$N_{\inf} \overset{\leftarrow}{=} n_{\inf} . Y \qquad (E.20)$$

تحددان طلبات العمل على أساس المستويات الرسمية وغير الرسمية للنشاط، وبالتالي في التحليل الكينزي فان ($E.19$) تشير إلى أن الطلب على العمل الرسمي يظهر كدالة في مستوى النشاط الرسمي والتي تقدر قيمتها طبقا للدخل الرسمي وأخذا في الحسبان فرضية ثبات الأسعار في الأجل القصير، وحيث (N_f) تمثل (معدل استعمال اليد العاملة لتحقيق الإنتاج الرسمي) هذه العلاقة للطلب على العمل الرسمي تمثل إذا العرض على العمل الرسمي، من قبل رجال الأعمال حيث أن (N_f) يتم تفسيرها على أنها العمل الرسمي في الفترة الحالية. وبطريقة مماثلة في ($E.20$) تربط بين مستوى العمل المعروض من قبل المؤسسات غير الرسمية وحجم الإنتاج الرسمي وغير الرسمي، حيث ($N_{\inf}$) يمثل (معدل استعمال اليد العاملة لتحقيق الإنتاج غير الرسمي). وبالتالي فان الطلب على العمل غير الرسمي يعتمد على مستوى الأنشطة الرسمية وغير الرسمية وذلك من أجل أن يوجه العمل لإنتاج سلع وخدمات رسمية، وهكذا يكون النشاط غير الرسمي داخلي. وبالمثل، العمل غير معلن عنه في المؤسسات الرسمية وبهذا يتم إدخال إنتاجه في العرض الكلي .

نعتبر أن مستوى العمل غير الرسمي يعتمد على مستوى الإنتاج الرسمي وغير الرسمي، ويحدث تكامل بين الطلب على العمل الرسمي وغير الرسمي، ونأخذ إذا في الحسبان إمكانية نقل عمال نحو العمل غير الرسمي وهكذا العمل المنجز في نشاطات غير رسمية يحل محل الرسمي .ان المعادلات الثلاثة المعروضة في الأسفل تمثل شروط التوازن للنموذج .

المعادلة ($E.21$):

$$T = G + S_g \qquad (E.21)$$

تشير إلى أن الموارد الكلية للدولة (T) يتم الحصول عليها من الاقتطاعات الضريبية تقسم بين الإنفاق الحكومي (G) والادخار الحكومي () وهكذا يكون حساب الدولة متوازن. ووفقا لكينز، فان السياسة المالية للحكومة (G) تعتبر هذا كمتغير خارجي، تسمح هكذا بدمجها في النظام العملي للدولة .

و هكذا وفقا للنموذج المقترح، يجوز للدولة أن تتدخل بشكل مباشر على مستوى الطلب الكلي عن طريق تغيير حجم النفقات العامة، أو غير مباشر عن طريق تغير مستوى الضرائب المفروضة على الاستهلاك العائلي .

حجر الزاوية في النظرية الاقتصادية الكلية في الأجل القصير أن التوازن يكون بأثر رجعي من حيث القيمة الحقيقية للاقتصاد المفتوح، بين العرض الكلي والطلب الكلي وهنا يكون ممثل بالمعادلة ($E.22$):

$$Y + M = C_h + I + G + X \qquad (E.22)$$

حيث أن الواردات ترتبط بالعرض الكلي، بينما الصادرات تعتبر كطلب خارجي للاقتصاد الوطني ونعبر عنها بأنها متغيرة خارجية في الطلب الكلي[7]، والذي يتكون من مجموع الاستهلاك العائلي الإجمالي، وإجمالي الاستثمارات والنفقات الحكومية.و في الواقع، قيمة الصادرات تعتمد من جهة على مستوى النشاط لمختلف الدول المحافظة على علاقاتها التجارية ومن وجهة أخرى على السعر النسبي للناتج الوطني والأجنبي الذي يفترض ثابت ومتغير خارج عن النموذج.

المعادلة الأخيرة تعبر عن حساب الميزان التجاري وتشير بالتالي إلى التوازن في التبادلات التجارية مع باقي دول العالم. والمعادلة ($E.23$):

$$D = M - X \qquad (E.23)$$

تعبر عن التوازن في الميزان التجاري وفقا لقيمتي الصادرات والواردات.

الشكل العام للنموذج الوارد في الشكل رقم (2) يعطي المركزية للدخل غير الرسمي لتصميم متغيرات الاقتصاد الكلي المستخدمة.

Retirer le filigrane maintenant

الشكل 2 - الهيكل المفصل للنموذج

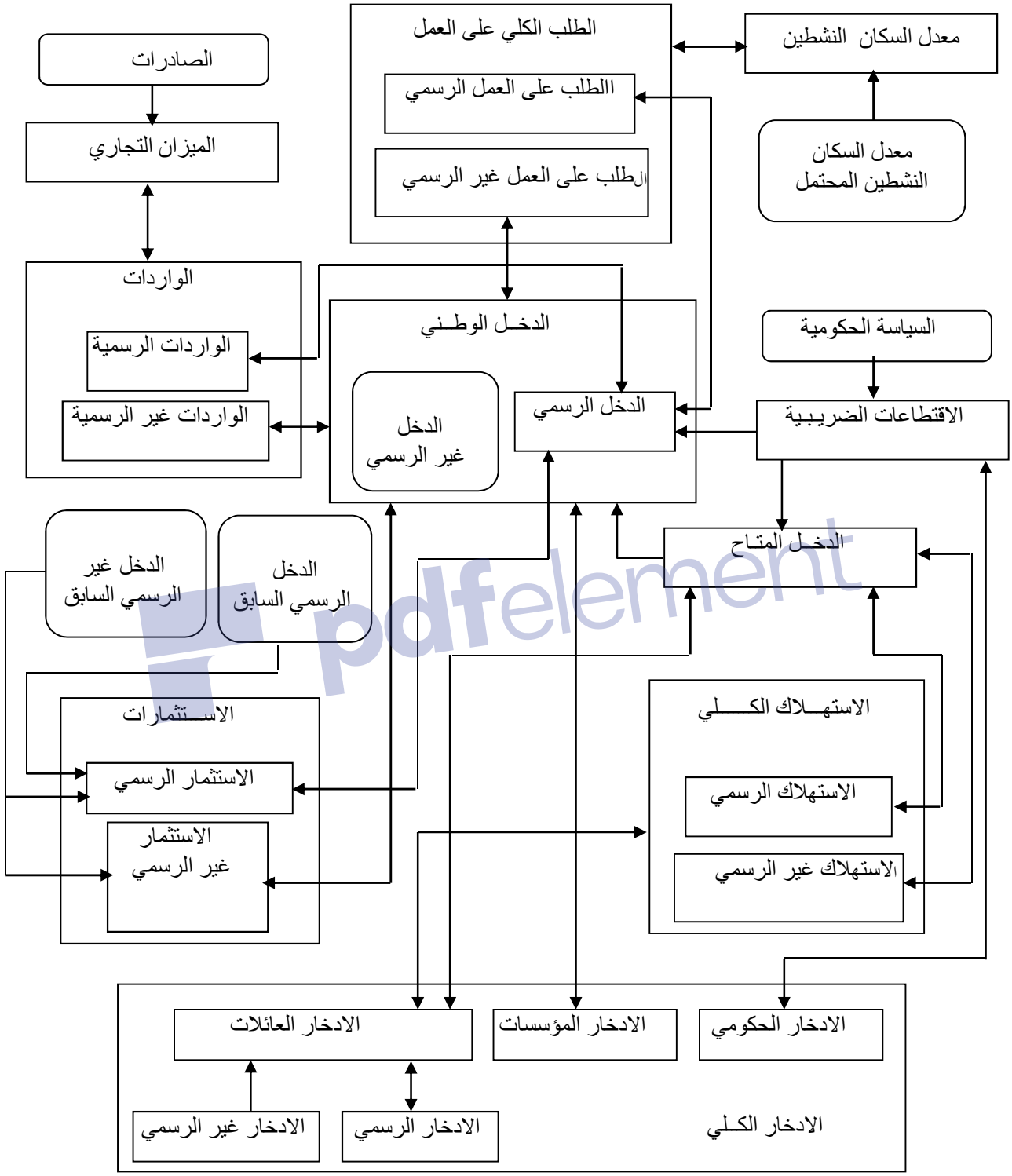

المصدر: من إعداد الباحثة

Retirer le filigrane maintenant

4. الحسابات الوطنية:

في هيكل النموذج نحترم تعريف "Walras" على مستوى معادلة التوازن الحقيقي بين العرض والطلب الكلي، ومن ثم يتم أخذ في الحسبان النشاط الرسمي وغير الرسمي، حيث أن الأسر تبدو أنها وحدات الاستهلاك النهائي تطلب عمل رسمي أو غير رسمي، لأن المؤسسات غير الرسمية تعرض كذلك عمل ولكنه غير رسمي، وهكذا الاستثمار غير الرسمي يتطور بالنشاطات غير الرسمية. ولذلك يمكننا أن نتحدث عن تميز الأسر في المحاسبة الوطنية.[8] وبذلك بتشبيه المؤسسات غير الرسمية للمؤسسات الفردية بالمعنى التقليدي، يمكننا من دمج الأسر في القطاع المؤسسي وبذلك قطاع الأسر يشتمل جميع الأفراد المستهلكين ذوي مداخيل وكذلك المنتجين الأفراد الرسميين وغير الرسميين [9] وهناك يظهر جزء من التوسع في الحسابات الوطنية [10] من خلال إدخال المزيد من الأسر في القطاع المؤسسي بغية تحقيق تجانس حساب الدخل واستخدام منهج للتحليل.[11] وبناءا على ذلك فان الجدول الاقتصادي الكلي (*TEE*) يمثل توازن التدفقات.[12]

الجدول 1 _ (TEE) – النموذج المرتبط بدمج السوق غير الرسمية-

العرض / الموارد				العمليات	الطلب / الاستخدامات			
ع.خ	الحكومة	العائلات	المؤسسات	على الأعوان	ع.خ	الحكومة	العائلات	المؤسسات
M_f M_{inf}		Y_{inf}	Y_f	السلع والخدمات: الرسمية	X	G	C_f I_{inf}	I_f
				غير رسمية				
	T	$-T$ $-S_e$ Y_f	$S_e.Y_f$ $W_f N^*_f$	المداخيل والتحويلات: الرسمية			T	$Y_f . S_e$ $W_f N^*_f$
		Y_{inf} N^*_{inf} W_{inf}		غير رسمية			Y_{inf} N^*_{inf} W_{inf}	
D^*		I_{inf}	I_f	الادخار والاستثمار: الرسمية	D^*	S_e	S_f S_{inf}	S_e
				غير رسمية				
حيث: W_f و W_{nfi} معدلات الأجور (متغيرين خارجيين)								

المصدر: من إعداد الباحثة

4ـ السياسة الاقتصادية الكلية والنشاط غير الرسمي

إن تزايد عدد الوحدات غير الرسمية والذي أصبح ينمو بشكل ملموس خلال السنوات الأخيرة هو انعكاسا للتغيرات المختلفة التي طرأت على الاقتصاد العالمي ككل واقتصاديات الدول النامية بشكل خاص، وقد تتجسد هذه التغيرات في نمو دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتراجع معدلات الهجرة الخارجية مقارنة بالسنوات السابقة وخاصة هجرة العاطلين عن العمل، وكذلك تباطؤ معدلات نمو التشغيل العام، ومن ثم ظهرت فرص عمل في القطاع غير الرسمي، من مميزاتها أنها قد تكون دائمة ومستقرة .

و هذا كله له تأثير على السياسة الاقتصادية الكلية من خلال صعوبة ضبط مختلف المتغيرات غير الرسمية وحجمها الحقيقي على المستوى الوطني ومدى تأثيرها كذلك على العلاقات الاقتصادية مع الخارج ومن ثم تأثيرها على السياسة الاقتصادية التوازنية .

و لتفادي هذا كله أو على الأقل التقليل من حدته لابد من إعطاء تعريف[13] دقيق للوحدات غير الرسمية، حيث أنها وحدات اقتصادية (إنتاجية، أو خدمية أو تجارية) التي لا تلتزم جزئيا أو كليا بتطبيق الإجراءات الرسمية الواجب القيام بها حتى يمكن وصف نشاطها بالرسمية، والإجراءات هي: ترخيص مزاولة النشاط – السجل التجاري أو الصناعي – تغطية صاحب النشاط والعاملين لديه بالتأمينات الاجتماعية، دفع الضرائب عن النشاط الاقتصادي وفقا لدفاتر محاسبية منتظمة.

pdfelement

خلاصة:

الغرض الرئيسي لهذا العرض النظري الكلي هو فهم كيفية دمج الاقتصاد غير الرسمي إلى النموذج السائد، وبالرغم من بساطته إلا أنه أساس تحليلي حول كيفية نمذجة العلاقة بين الشكلين الرسمي وغير الرسمي على المستوى الكلي. ولذلك يمكن تطبيق هذا النموذج وتطويره باقتراح علاقات سببية بين النشاطين الرسمي وغير الرسمي على المستوى الكلي، وذلك من خلال اعتماد فرضيات مختلفة مع وجود علاقات أخرى ناشئة تساعد أكثر على فهم الظواهر الاقتصادية غير الرسمية، وتساعد على صياغة سياسة اقتصادية كلية هادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وحتى تتمكن الدولة من محاولة إحاطة النشاط غير الرسمي لابد من إتباع سياسة اقتصادية فطنة ومتفهمة للأوضاع الاقتصادية، وفيما يلي نقترح مجموعة من التوصيات المساعدة على التقليل من حدة خطر توسع النشاط غير الرسمي والإحاطة به ومحاولة دمجه في النشاط الرسمي في إطار قانوني وذلك من خلال:

1– إعفاء الوحدات الاقتصادية الناشئة من دفع الضرائب على الأقل خلال السنوات الأولى من نشاطها.

2- إسقاط الديون والأعباء الضريبية المتراكمة الواقعة على كاهل أصحاب الوحدات القائمة الصغيرة الحجم.

3- تبسيط أسلوب التعامل الضريبي مع المنشآت الصغيرة .

4- قيام وزارة التأمينات الاجتماعية على التغطية الشاملة للممول وأسرته باشتراك منخفض في صورة أقساط شهرية .

5- اعتماد الأساليب الكمية لضبط النشاطات غير الرسمية، وذلك لتسهيل عملية التعامل معها.

الهوامش والمراجع:

1 - Jean Cartier-Bresson, 'Comptes et mécomptes de la mondialisation du crime', L'Économie politique, 2002/3 no 15, p. 22-37.

2 - Willard J.-C. 'L'économie souterraine dans les comptes nationaux', Économie et Statistique, Paris, novembre 1989, n° 226, pp. 35-51.

3 - Charmes J. 'Secteur informel, emploi informel, économie non observée: méthodes de mesure et d'estimation appliquées aux économies en transition. L'exemple de la Moldavie', Centre d'Economie et d'Ethique pour l'Environnement et le Développement, Paris, mai 2004, 19p

4 - Muet P.A. 'Théorie et modèle de la macro-économie: l´équilibre de courte période', 4ème édition ; Tome 1 ; Paris, 1992, Economica, p.110.

5 - Muet P.A.ibidem, p.108.

6 - Artus P., Deleau M., Malgrange P. 'Modélisation macro-économique', Paris, 1986, Economica,.p.256.

7 - Kebabdjian G. 'Les modèles théoriques de la macro-économie', Dunod, Paris, 1987, p.28.

8 - Brunhes B. 'Présentation de la comptabilité nationale française', Dunod, Paris, 1984, p.31.

9 - Pichot A. 'Comptabilité nationale et modèles économiques' Economie (Presses universitaires de France), Paris, 1988, p.104.

10 - Willard J.C, op.cit ,p.37-48.

11 - Pichot A. 'Élargissement des comptabilités nationales' Economica, Paris, 1989, p.56.

12 - Pichot A. 'Comptabilité nationale et modèles économiques': Op.cit; p.23.

13 - Willy M. L, 'La femme congolaise: pilier de l'économie informelle en milieu urbain', Université Humboldt, Berlin, 2006, p.16.